



قرار في توقيف التنفيذ

باسم الشعب التونسي ،

إنّ الرئيس الأوّل للمحكمة الإدارية ،

القضية عدد : 413787

تاريخ القرار :

والأستاذ

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من الأستاذ

نيابة عن شركة في شخص ممثّلها القانوني بتاريخ 4 أوت 2011 والمرسم بكتابة المحكمة تحت عدد 413787 والرّامي إلى الإذن بتأجيل وتوقيف تنفيذ الصفقة المبرمة بين شركة في شخص ممثّلها القانوني وشركة في شخص ممثّلها القانوني.

والأستاذ

وبعد الإطلاع على المكتوب المدلى به من الأستاذ

بتاريخ 9 أوت 2011 والمتضمّن رغبة منوّبتهما في طرح القضية.

وبعد الإطلاع على الأوراق المظروفة بملف القضية.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في 1 جوان 1972 المتعلّق

بالمحكمة الإدارية كما تمّ تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة له وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرّخ في 3 جانفي 2011.

صرّح بما يلي:

حيث يرمي المطلب المائل إلى الإذن بتأجيل وتوقيف تنفيذ الصفقة المبرمة بين شركة في شخص ممثّلها القانوني وشركة في شخص ممثّلها القانوني.

بتاريخ 9 أوت 2011

والأستاذ

وحيث تقدّم الأستاذ

بمكتوب ضمناه رغبة منوّبتهما في طرح القضية.

وحيث ينصّ الفصل 32 من القانون المتعلّق بالمحكمة الإدارية على أنه : "يمكن للمدعي

أن يتخلّى كلياً أو جزئياً عن دعواه وذلك بعدوله عن طلباته ولا يقبل إلاّ التخلّي الصريح.

ويجوز له طلب طرح القضية وفي هذه الحالة يمكنه رفع دعواه من جديد مع مراعاة شروط القيام".

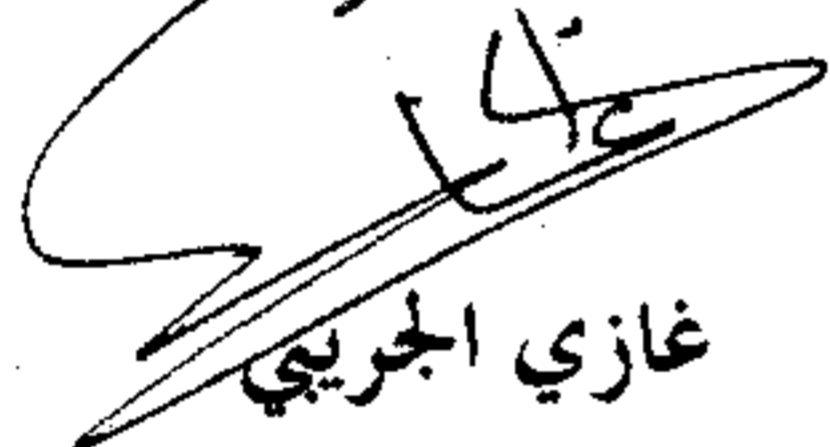
وحيث أن مطلب الطرح الذي تقدم به نائبا الطالبة جاء صريحا، الأمر الذي يتعين معه الإستجابة له.

ولهذه الأسباب،

قرر: طرح القضية.

وصدر بمكتبنا في

الرئيس الأول للمحكمة الإدارية


غازي الجريبي

عضو: صباح الزديني

